

نشرة إعلامية

INFCIRC/723
Date: 6 March 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس وردت من المحافظ ممثل الاتحاد الروسي والممثل المقيم لكل من ألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٠٣ (٢٠٠٨)

١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ من المحافظ ممثل الاتحاد الروسي والممثل المقيم لكل من ألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، أرفق بها نص بيان اتفق عليه وزراء خارجية ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، وتلاه الممثل المقيم للمملكة المتحدة بمناسبة اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨) في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢- وتعمم طيه تلك الرسالة والنص المرفق بها، بناءً على الطلب الوارد في الرسالة، لإعلام الدول الأعضاء.

بعثة المملكة المتحدة

Jaurèsgasse 12
1030 Vienna
Austria

٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

رقم الهاتف: (01) 71613-2202
رقم الفاكس: (01) 71613-2206

الدكتور محمد البرادعي
مدير عام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

عزيزي سعادة المدير العام

بمناسبة قيام مجلس الأمن ، في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ ، باعتماد القرار ١٨٠٣ بشأن إيران، تلا الممثل الدائم للمملكة المتحدة في نيويورك البيان المرفق الذي اتفق عليه وزراء خارجية ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

ويرجو الممثلون المقيمون للبلدان المذكورة أعلاه لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التفضل بتعميم البيان المذكور على جميع أعضاء الوكالة كوثيقة إعلامية تعميمية.

ولكم مني وافر الاحترام،

[توقيع]

المحافظ ممثل الاتحاد الروسي
لدى مجلس محافظي الوكالة الدولية
للطاقة الذرية

[توقيع]

الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[توقيع]

الممثل الدائم للصين
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[توقيع]

الممثل الدائم لفرنسا
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[توقيع]

الممثل الدائم لألمانيا
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[توقيع]

الممثل الدائم للولايات المتحدة
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نص بيان اتفق عليه وزراء خارجية ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، عقب قيام مجلس الأمن باعتماد القرار ١٨٠٣.

اعتمد اليوم مجلس الأمن القرار ١٨٠٣، الذي يعبر عمّا يساور المجتمع الدولي من قلق بالغ ومتسمر إزاء مخاطر الانتشار التي يمثلها البرنامج النووي الإيراني. وهذه هي المرة الثالثة التي يبعث فيها مجلس الأمن إلى إيران برسالة تصميم دولي قوية من خلال اعتماد قرار يفرض عقوبات بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن برنامج إيران النووي. ونحن نعرب عن استيائنا من تمادي إيران في عدم الامتثال لما يقتضيه منها مجلس الأمن الدولي ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاسيما عن طريق توسيعها لأنشطتها المتعلقة بالإثراء. ونحيط علماً بالتقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الوكالة وإيران، وبالقلق البالغ الذي يساور الوكالة فيما يخص "الدراسات المزعومة"، التي تعد حاسمة بالنسبة لتقييم احتمال وجود بُعد عسكري لبرنامج إيران النووي. كما نطالب إيران بأن تستجيب لمتطلبات مجلس الأمن والوكالة، بما في ذلك تعليق أنشطتها المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة.

إننا نظل ملتزمين بحل مبكر يتم التفاوض عليه بشأن القضية النووية الإيرانية ونعيد تأكيد التزامنا بنهج ذي مسار مزدوج. كما أننا نعيد تأكيد الاقتراحات التي قدّمناها إلى إيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، علماً بأننا مستعدون لمواصلة تطويرها. وستتيح اقتراحاتنا فرصة كبيرة تعود بفوائد سياسية وأمنية واقتصادية على إيران والمنطقة. ونحث إيران على اغتنام هذه الفرصة للعمل معنا جميعاً وللتوصل، من خلال المفاوضات، إلى إحراز تقدم. كما نكرر تسليمنا بحق إيران في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في أغراض سلمية وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد من جديد أنه متى استعيدت ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي فإن إيران ستعامل بالطريقة نفسها التي تعامل بها أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية طرف في معاهدة عدم الانتشار. وإننا نظل على استعداد للتفاوض بشأن الترتيبات والظرائق والمواعيد المستقبلية في هذا الصدد، حالما توضع شروط المفاوضات.

وسيتطلب ذلك مزيداً من الجهود الدبلوماسية والنهْج الابتكارية. ولهذه الغاية، فقد طلبنا من الدكتور خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أن يجتمع بالدكتور سعيد جلالى، أمين مجلس الأمن القومي لإيران، ويتطرق لمصالح كلا الجانبين وشواغلهم على نحو يمكن أن يهيئ تدريجياً خلق الظروف الكفيلة بفتح باب المفاوضات.